

الجامعة المستنصرية

كلية الإدارة والاقتصاد

قسم المحاسبة

استخدام التحليل المالي المقارن لاتخاذ

القرارات الاستثمارية والائتمانية

دراسة تطبيقية في عينة من المصارف العراقية

مقدمة إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد-الجامعة المستنصرية

وهي جزء من متطلبات نيل درجة الماجستير في علوم المحاسبة

من الطالب

عادل صبحي عبد القادر الباشا

بإشراف

د. سلامي منصور سعد

المقدمة

تعد القوائم المالية المخرجات الرئيسة لنظام المعلومات المحاسبية والتي يتم تقديمها لكافة الجهات المستخدمة لها سواء الخارجية أو الداخلية لمساعدتها في صنع القرارات.

ومن أجل تلبية حاجات المستخدمين من هذه المعلومات لا بد أن تتصف هذه المعلومات بعدة خصائص نوعيه منها خاصية المقارنة التي لها دور مهم في عملية صنع القرارات لمستخدمي القوائم المالية لما لها من اثر واضح في تحديد أوجه التشابه والاختلاف بين القوائم المالية وبالتالي توفير كافة المعلومات ذات العلاقة بالبدائل المتاحة أمام المستخدمين من أجل اتخاذ قرارات رشيدة.

ومن أجل الوصول النما تهدف إليه الرسالة فقد اشتملت على ثلاثة فصول،تضمن الفصل الأول أربعة مباحث تناول الأول مفهوم البيانات وتحديد ماهية المعلومات ونظام المعلومات المحاسبي وصولا إلى المخرجات والمتمثلة بإصدار القوائم المالية وملحقاتها إلى الجهات المستخدمة لهذه القوائم فضلا عن التعرف على الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية التي يجب توفرها في هذه القوائم المالية في حين تناول المبحث الثاني خاصية القابلية للمقارنة أما المبحث الثالث فقد استعرض الباحث من خلاله مستخدمو القوائم المالية أما الأخير فقد تناول تحليل القوائم المالية من اجل إجراء المقارنة الفصل الثاني تكون من مبحثين الأول تناول المقارنة الداخلية لعدة قوائم مالية لسنوات مالية متتالية لنفس العينة ثم لسنتين مالييتين متتاليتين او ما يسمى بالتحليل الأفقي وبعد ذلك انتقل الباحث إلى التحليل النسبي للقوائم المالية او ما يسمى بالتحليل العمودي . أما المبحث الثاني فقد خصص لعرض المقارنة الخارجية من خلال اعتماد مفهوم التشابه والتماثل والاختلاف بين أساس عمل العينات مع محاولة لعرض النقاط الإيجابية التي سيحصل عليها مستخدم القوائم المالية عند عملية صنع القرارات الرشيدة مع الأخذ بنظر الاعتبار استخدام نفس الأساليب الثلاثة المعتمدة في المقارنة الداخلية.

الفصل الثالث تضمن مبحثين الأول كرس لعرض ابرز الاستنتاجات التي توصل لها الباحث أما المبحث الثاني فقد تضمن ابرز التوصيات التي يقدمها الباحث.

منهجية البحث

أولاً:مشكلة البحث: المشكلة الأساسية التي تحاول هذه الدراسة تناولها هي مدى إمكانية القوائم المالية الحالية في توفير معلومات لأجراء المقارنة بهدف تحديد أوجه التشابه والاختلاف

من اجل خدمة مستخدمو القوائم المالية عند دراستهم وتقييمهم للبدائل المتاحة في عملية صنع القرارات.

ثانياً: أهمية البحث: هنالك جدل محاسبي كبير حول استخدام معلومات قابلة للمقارنة مع معلومات تميل إلى أن تكون اقل قابلية للمقارنة في هذا المجال وهذا ينبع أساساً من حاجة المستخدمين إلى مثل هذه المعلومات، خاصة ان هناك الكثير من المستخدمين في بعض البيئات يرغبون بالحصول على معلومات قادرين على فهمها ومعرفتها وتحديد الآثار الممكنة لاستخدام هذه المعلومات في اتخاذ القرارات المختلفة في حين ان هناك بعض المستخدمين غير مباليين بالحصول على مثل هذه المعلومات أما لانهم لا يدركون أهمية الحصول على معلومات مقارنة او ان استثماراتهم محدودة الى حد ما. لذا تتبع أهمية هذا البحث كونه يسلط الضوء على خاصية مهمة للقوائم المالية الا وهي المقارنة وكيف تؤثر على قرارات المستخدمين.

ثالثاً: هدف البحث: يهدف البحث الى:

- ١- بيان خاصية المقارنة ومدى توفرها في القوائم المالية الحالية.
- ٢- بيان اثر خاصية المقارنة على قرارات المستخدمين.
- ٣- بيان اوجه القصور الحالية في القوائم المالية التي تقلل (تحد) من إمكانية إجراء المقارنة بشكلها الصحيح.

رابعاً: فرضية البحث: تستند الدراسة الى الفرضية الآتية:

تتسم المعلومات التي توفرها القوائم المالية بخاصية المقارنة بما يمكن من إجراء المقارنات والمساعدة في عملية صنع القرارات الرشيدة والمختلفة حسب نوعية المستخدمين لهذه القوائم المالية.

خامساً: محددات البحث: واجه الباحث صعوبة في الحصول على البيانات الخاصة

بعينة البحث فضلاً عن الصعوبات التي واجهها في الحصول على مصادر

مباشرة حول موضوع البحث